التمظهرات التَّدَاوُلِيّة في البَلَاغَة العَرَبيَّة

The Pragmatic Aspects In The Arabic Rhetoric

د. رابح بن خوية

ra.benkhouya@yahoo.com

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2018/09/19 تاريخ القبول: 2018/11/25 تاريخ النشر: 2019/03/19

ملخص: تسعى الدراسة إلى مقاربة التمظهرات التّداولية في البلاغة العربية، وهي التمظهرات المُتمركز ة في صميم الدّرس البلاغيّ، والمُتجلية، بدايةً، في الاعتناء بـ(المُخَاطَب) أو المُتلقّي و(مقامه) أو(حاله) و(سياقه) خلال أداء وإنجاز الكلام وإنتاج الخطاب-وفي الاحتفاء بالمخاطِب(المتكلّم)ومقاصده-. وقد تجلّى ذلك الاشتغال التّداوليّ في البلاغة العربيّة، في كلّ مَباحثها وموضوعاتها وعلومها. ولكنّه ظهر، بشكل أوضح، في مباحث مُعيّنة ومخصوصة مثل مباحث(علم المعاني). ولم يكن هذا الاشتغال ليغب عن أذهان من كان يُمارس البلاغة، بطريقة من الطرائق، تنظيرا وتوصيفا وتحليلا وتصنيفا وتقعيدا، أو مُلاحظة وتأمّلا في ظواهرها . وذلك الاهتمام بالبعد التداولي في البلاغة العربية منح قيمة أخرى لخصوبة الدرس البلاغية وحيويته. وتهدف الدراسة إلى تقريب المنهج التداولي من التراث البلاغي العربي، والاستفادة من أدواته في الدرس والقراءة، ومد جسر بين المعطيين الغربي والعربي.

الكلمات المفتاحيّة: التداولية؛ اللسانيات، البلاغة، اللغة، الخطاب، السياق.

***Abstract**: This study come to prove the pragmatic aspects in the Arabic old rhetoric ; that is the main aim of this research which trying to approximate this modern western method to own old Arabic heritage and invest what come from this pragmatic method to re-read this heritage with modern read which many be help to close a gap between the Arabic heritage and the modern western methods.*

***Key words**: Pragmatic, linguistic, the Arabic rhetoric, language , discours, context.*

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

يمثّل(**الاشتغال التّداوليّ في البلاغة العربيّة**)موضوعا جديرا بالمقاربة العلمية، وإذا كان لا يمكن رَصدُ كلّ تَمظهراته وتَجلّياته وأبعاده ومُستوياته في مباحث البلاغة العربيّة، في هذا البحث الموجز، فإنّنا نكتفي بمقاربة هذا الاشتغال على مُستوى(**عِلمِ المَعَانيّ**) ومن خلال تمظهره في مفهوم رئيس ومهمّ، قامت عليه هويّة البلاغة واستند إليه وُجودها وارتبط به كثير من مباحثها، ألا وهو (**المَقام**) أو ما يَنُوبُ مَنابه ويَسُدُّ مَسدَّه من مُصطلحات ومفاهيم كـ(**الحال**) و(**الاعتبار المُناسب**)... وما يتعلّق بهذا المفهوم من قضايا فرعيّة، ومن وظائف في التّواصل وإنتاج الكلام وصياغته وإنتاج الدّلالة وتوجيه المعنى، وفي الفهم والتّفسير والتّأويل.. وفي المضمار ذاته نؤكّد على أسبقيّة واهتمام البَلَاغة العربيّة بهذا البُعد وبهذا المَفهوم ورعايتها له بالتّفصيل فيه في مباحث واسعة من علم المعاني، تحديدا، في وَقت مُبكّر، وفي ضوء ما انتهى إليه أفق الثّقافة العربيّة اللّامع في تلك المَرحلة المتقدّمة من تطوّرها. وقد شكّل ذلك المفهوم إطارا معرفيّا رئيسا وأداة مفهوميّة إجرائيّة خطيرة لما يُسمّى اليوم بـ(**التّداوليّة**)الّتي تركّز في دراسة الكلام أو اللّغة على جانبها الاستعماليّ، وعلى السياقات المختلفة والمواقف المتباينة والظروف والملابسات المحيطة الّتي تتخلّق فيها اللّغة وتؤدّي في طيّاتها وظيفتها.

وهذا لا يُثبت الصّلة الوثيقة بين البلاغة والتّداوليّة، وبين القديم والحديث، أو يتغيّا التّأصيل لمفاهيم بإيجاد السّوابق المتقدّمة لها والحفر عن الجُذور المحتملة لها..التأصيل لمفاهيم جاءت لاحقة باصطلاحات مختلفات بعد أزمان طّويلة.. فحسب، وإنّما يُقرّ، دونما تكلّف أو تعسّف أو تجنّ على الحقائق، بحضور اشتغال علميّ عميق وتفكير لغويّ وطيد في الدّرس البلاغيّ العربيّ يندرج في المقاربة التداولية، وذلك من منظور لغويّ وحضاريّ ثقافيّ خاصّ.

ولعلّ ذلك الاعتراف الموضوعيّ بالاشتغال التّداولي في الدّرس البلاغيّ يُقيمُ جِسر التّواصل بين مُعطيات التّراث ومُستحدثات العصر، ممّا يقوّي الثّقة في النّفس ويبدّد سحائب الغُربة الّتي تَكادُ تلفّنا وتحيط بنا في وجودنا وفي حاضرنا وفي مستقبلنا من كلّ جانب.

على أنّ قضيّة التّأصيل الّتي تثار ويتسرّع إليها كلّما واجهتنا معرفة غربيّة جديدة في مجال من المجالات العلميّة، وبخاصة في المجالات الأدبيّة والنّقديّة واللّغويّة... قضيّة تستوجب التّريّث والتّفكير والتّأمّل العلميّ الموضوعيّ بعيدا عن الادّعاء من جهة وعن الاستلاب من جهة أخرى. فتلك الظّواهر الّتي نتعجّل تأصيلها وإلحاقها بمنظومتنا التّراثيّة وتتأبّى على الإلحاق أو الإدماج بشكل ما من الأشكال، وذلك لأنّ لهذه الظاهرة أو تلك خصوصيّة مرتبطة بالعصر الذي هي فيه ومرتبطة بظاهرة أخرى هي وليدة العصر، وليس لها ما يعطفها على نوع أو نمط أو قالب ما قديم ممّا يقتضي التّنبّه والوعي والإدراك بحقيقة الظواهر ومسارات تطوّرها وبيئات نشأتها والفروق القائمة بين عصر وآخر قبل أي مغامرة في التّأصيل والإعادة إلى القديم، ويقتضي الحذر من التّعميم والإيغال فيه. فمغبّة ذلك شلل في إعمال الفكر وكسل في البحث وهدر للطاقات ووأد للأسئلة.

وهنا، يمكن أن نستعير قول أحمد محمد قدور عن الدارسين الّذين جعلوا (التناص) ظاهرة عامّة لا تخصّ حديث الشّعر دون قديمه ولم يدقّقوا في الأشكال الجديدة، وضمّوا كلّ ما وقفوا عليه من الأشكال القديمة والحديثة إلى ميدان التّناص دون تنبّه إلى خصوصية هذه الظاهرة في هذا العصر، يقول"نودّ في هذه المناسبة أن نحترز من التسرّع في البحث عن أصول قديمة، أو أمثلة تشابه الأفكار والمناهج الحديثة، ولا سيما إذا غابت النّظرة المدقّقة وساد التّعميم، أو كان الدّافع عاطفيّا لا صلة له بالمنهج العلميّ. كأن يكون ذلك سعيا إلى تعويض النّقص أمام الأجانب، بمقارعتهم بإنجاز أجدادنا. فإذا صحّ أنّ الجديد في هذه الظاهرة وأمثالها لا ينبثق فجأة، وأنّ القديم لا ينتهي بغتة فتمحى آثاره كلّها، فإنّ هذا لا يبرّر في التناول الدّرسيّ الصّحيح تمييع المصطلحات والمفاهيم الحديثة لتكون أشمل وأوسع ممّا هي عليه في حقيقتها. وهذ لا يعني بالطّبع إنكار الجذور القديمة للقضايا والأفكار الجديدة ولا سيما ما له صفة إنسانية منها. لكنّ لكلّ شيء سماته في زمانه، فلا يصح أن نتسرّع في تصيّد نقاط التّشابه بين ما هو قديم، وما هو جديد على نحو سطحيّ، وكأنّ الأمور تسير في خطّ مستقيم لا يعترضه معترض ولا يعوقه حاجز. وأنّ ما نفضله في هذا المجال هو أن تؤخذ الظّواهر ضمن إطارها الزّمني(*synchronique*) قبل التعرّف إلى الإطار التّاريخيّ المتعاقب(*diachronique*)فيمتاز كلّ مصطلح من آخر، وتعرف حدود الأشكال السائدة في الحقبة الرّاهنة للدّرس."[1].

وكذلك ينبغي التّعامل مع المقاربة التّداولية وقضاياها ونحن نتأمّل إرهاصاتها في تراثنا العربيّ والبلاغيّ منه باهتمام متميّز، فلا نشتطّ في أيّ اتّجاه، وليكن تأمّلنا موضوعيّا واقعيّا يرجّح كفّة الحقائق والوقائع على كفّة المشاعر والأحاسيس.

وقد يأخذ ذلك التّامّل والفحص سمة الحوار، وهو يذهب إليه اللّسانيّ واللّغويّ أحمد المتوكّل تأكيدا لأطورحته، يقول في كتابه(الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة):"أتاحت لنا دراسة الوظائف التّداوليّة الخمس في اللغة العربيّة إطار النحو الوظيفيّ أن نمحّص، إلى حدّ، الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات(المتوكل1982) والقائلة بإمكان إقامة((حوار))مثمر بين الفكر اللغويّ العربيّ القديم والفكر اللّساني الحديث على أساس القرض والاقتراض رغم انتماء الفكرين إلى((حقلين نظريين)) متباينين. ويدلّ على إمكان إقامة هذا الحوار أنّنا استطعنا أن نغني النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم من النحو والبلاغة العربيين من جهة أخرى وأن نعيد النظر في مجموعة اقتراحات النحاة والبلاغيين القدماء من جهة أخرى دون أن ينتج عن هذا أي((**تحريف**)) أو ((**تشويه**)) ".[2]

ويأخذ الموضوع شرعيته من أنّ"اللغة في التراث العربي، ميّزتها بعض السمات التي هي من أهم المبادئ التّداوليّة الحديثة؛ فقد تناول الدارسون القدماء مثلا:

-أنّ التكلّم يتمّ لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.

-تستعمل اللغة للأغراض والمآرب ذاتها.

-يضفي المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة.

-لا تغفل البلاغة العربية ذلك بل إنها تعتمد مبدأ (لكل مقام مقال)).

وقد تعددت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع، فتناولوا نصّ الخطاب في ذاته ودرسوا ما يرتبط بالمخاطب وطريقة أدائه، وتلقيه، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع التداولية كما يعرضه...والتي يمكن أن تمثّل مبادئ التفكير اللغوي عند العرب."[3]

وقد سارعت البلاغة العربيّة في إطار هذا الاشتغال التّداوليّ الأصيل في طبيعتها إلى معالجة اللّغة من منظور مُستَعْمِلِيهَا وفي ضوء سياقات الاستعمال.

وتوزّعت دراساتها بين"قسمين من البحوث؛ قسم يعتمد على الاهتمام بالخصائص التداولية تأويليّا؛ مطابقة المقال لمقتضى الحال، نحو(مفتاح العلوم)للسّكاكي. والآخر يعتمد على الاهتمام به توليديا؛ بمعنى أنّ الخصائص التداوليّة ممثّل لها في الأساس ذاته، نحو(دلائل الإعجاز)للجرجاني. ويبرز في هذا المجال اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب، من الدلالة الحقيقيّة إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام."[4]

ومن هذا المنطلق العام، يسعى البحث إلى الإجابة عن أسئلة من قبيل: ما علاقة البلاغة بالتداولية؟.. وكيف اشتملت البلاغة العربية على أبعاد تداولية، وهل تمثل مفاهيم(المقام) و(الحال)...اشتغالا تداوليا حقيقيا في درسن البلاغي العربيّ...؟ وذلك ما يسعى البحث إلى تحقيقه اعتمادا على منهج وصفي تحليليّ تفسيريّ وتأويليّ، منطلقا من محاولة معرفة ماهية التداولية والبلاغة والأدوات البلاغية التي تجسّد اشتغالا تداوليا فعليا في صميم الدرس البلاغيّ، مع استحضار شواهد من الكلام الأدبي الشعري تجلّى فيها الاعتبار

التداولي على أكثر من مستوى وصعيد. ولا سيما على مستوى (علم المعاني)، وقد مزج البحث إطارا نظريّا بمحتوى تطبيقيّ ليبلغَ الغَرض ويصيب الهدف، ويتحقّق ما كان مرجوا منه ومعقودا به.

1.قدم الاهتمام بالبعد التداولي في البلاغة:

لقد نبّه كثير من الباحثين في التّراث العربيّ اللّغويّ والنّقديّ والبلاغيّ إلى أسبقيّة البلاغة العربيّة إلى الاهتمام بهذا الاشتغال التّداوليّ في البلاغة العربيّة بكلّ أشكاله وفي كلّ مستوياته، ومنها ما تمثّل بوضوح في مفهوم(**المقام**)، وما يَرتَبِطُ به من عَناصِر أُخْرَى كالمُتكلّم والمُخَاطَبِ، وقد أَشَارَ تمَّام حسّان في كتابه(**اللّغة العربيّة معناها ومبناها**)إلى ذلك حِينَ قَال: "ولكنّ البلغاء في إطار شكليّة البلاغة الّتي ذكرناها ربَما فَطنُوا إلى أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وأنّها شديدةُ الارتباط بثقافة الشّعب الذي يَتكلّمها وأنّ هذه الثّقافة في جُملتها يُمكن تحليلُها بواسِطة حَصر أنواع المواقف الاجتماعيّة المختلفة الّتي يسمّون كلّا منها((مقاما)) فمَقامُ الفخر غير مَقام المَدح وهما يختلفان عن مقام الدّعاء أو الاستعطاف أو التّمنّي أو الهجاء وهلمّ جرّا. وكان من رأي البلاغيين أنّ((لكلّ مقام مقالا))لأنّ صورة ((المقال))*Speech Event* تختلف في نظر البلاغيين بحسب ((المقام)) *Context Of Situation* وما إذا كان يتطلّب هذه الكلمة أو تلك وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة أو المجاز والإخبار أو الاستفهام وهلمّ جرّا ومن عباراتهم الشّهيرة في هذا الصّدد قولهم:((لكلّ كلمة مع صاحبتها مَقام)). وبهذا المَعنى يُصبح للعلم الجديد الّذي يأتي من امتزاج النّحو والمعاني((مضمون))لأنّه يصبح شديد الارتباط بمعاني الجمل ومواطن استعمالها وما يُناط بكلّ جملة منها من((معنى)). ولقد كان البلاغيّون عند اعترافهم بفكرة ((المقام)) مُتقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأنّ الاعتراف بفكرتي((المقام)) و((المقال)) باعتبارهما أساسين مُتميّزين من أُسس تَحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكُشوف الّتي جاءت نتيجة لمُغامرات العقل المعاصر في دراسة اللّغة.".[5]

والأمرُ ذَاتُهُ يُلاحظه عبد الملك مرتاض حين يتحدّث عن(السّياق)البلاغيّ، فيقول: "ونلاحظ أن مفهوم السّياق البلاغيّ تتنازعه نزعتان اثنتان إحداهُما "المَرجِعُ" وإحداهما الأُخرى "تداوليّة اللّغة" أو ما في حُكمه أو ما يطلق أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السّكاكي(ت626هـ)مقتضى الحال."[6]

ويتبيّنُ من ذلك أنّ الاشتغال التّداولي في البلاغة من خلال بعض مفاهيم (**السّياق**) ك(**مُقتضَى الحال**) و(**المقام**)كان جاريا وقائما في الدّرس البلاغيّ التنظيريّ والتّطبيقيّ في القرن السّابع الهجري وما قبله.

ولا شكّ في أنّ اهتمام الدّرس البلاغيّ العربيّ بالمقام مُبكّر جدّا، فقد تحدّث صلاح فضل عن مفهوم التّداولية، وذكر أنّ هذا المفهوم" يأتي ليغطّي بطريقة منهجيّة منظّمة المساحة الّتي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة(مقتضى الحال) وهي الّتي أنتجت المقولة الشّهيرة في البلاغة العربيّة(لكلّ مقام مقال)."[7]

والاطّلاع على المنجز البلاغي العربيّ في مدوّناته المختلفة يدلّ على أنّ البلاغيين العرب" قد مارسوا المنهج التّداوليّ قبل أن يذيع صيته بوصفته فلسفة وعلما، رؤية واتّجاها أمريكيّا وأوروبيّا".[8]

1.1.الدّرس البلاغيّ العربيّ:

الحقيقة، كما يذهب إلى ذلك محمّد العمري، أنّنا إذا نظرنا في مجمل الإنجاز البلاغيّ العربيّ في ضوء الأسئلة البلاغيّة الحديثة نقتنع بأنّ هذا التّراث ما زال مُحَاوِرًا يثير الدّهشة، من جانبين: الشّمول والعمق.[9]

فالشّمول كان نتيجة لتشعّب المنطلقات والمصادر والخلفيّات الذي أدّى إلى تنوّع الأسئلة والاهتمامات، فامتدّ مجال البلاغة العربيّة مغطّيًا البُعدين الكبيرين للمجال البلاغيّ في معناه القديم والحديث على حدّ سواء: الغرابة(الانزياح والبديع) والمناسبة(المقاميّة والتّداوليّة).[10]

ولقد "ارتبط سؤال المناسبة المقاميّة التّداوليّة، في أجلى صوره، بالبحث عن فعاليّة علميّة إقناعيّة خطابيّة من جهة(عند الجاحظ مثلا)، كما ارتبط، من جهة أخرى، بملاءمة العبارة للمقاصد ضمن نظريّة النّظم الإعجازيّة: (أو ما يمكن أن ندعوه تداوليّة لسانيّة في مقابل التّداوليّة المنطقيّة الإقناعيّة النّصيّة)، وارتبط من جهة ثالثة بالبحث عن بلاغة كلاسيكيّة ذوقيّة تقوم على الصّحة والمناسبة، عند ابن سنان مثلا."[11]

وهذا ما جعل حازم القرطاجنّي(ت684) ينتبه "إلى هذا التّنوع والغنى فحاول أن يدمج المداخل المختلفة في بلاغة شعريّة كليّة يتداخل فيها المحاكي والمقنع. فامتدّ التّخييل عنده ليحتوي المعرفة والاستدلال، بالرّغم من أنّ مدار الكتاب على بلاغة الشّعر. وعن طريق التّخييل خرج من دائرة الصّدق والكذب التي شوّشت مواقف كثير من البلاغيين."[12]

إضافة إلى العمق، وهو البعد الثاني، فالبلاغة العربيّة تثير الإعجاب بعمق حفريّاتها، لا سيما مع عبد القاهر الجرجاني(471 - 400)هـ/1009- 1078م) في تحليلاته العميقة وتفسيراته الوجيهة الّتي كشفت عن بناء الشّعر على المفارقة الدّلاليّة وإدخال عنصر النّظم بوصفه مراقبا للمزيّة الانزياحيّة ومكمّلا لسانيّا للبناء الدّلاليّ مدمجا في البناء التّركيبيّ، وتأويل قضيّة السّرقة تأويلا لسانيّا شعريّا يتّصل بالتّخييل وإدخالها في المفهوم الحديث للتّناص والإلحاح على البعد الدّلاليّ للموازنات الصّوتيّة، وتأويل الضّرورات الشّعريّة وربطها بالمقاصد، والبناء على الصّور البلاغيّة.[13]

1-2- تاريخ الدّرس البلاغيّ العربيّ:

إن رصد المسار التّاريخيّ للبلاغة العربيّة يسهم في تقديم صورة واضحة الملامح والقسمات لنشأة هذا العلم وتطوّره، فـ"من يتوغّل في تاريخ البلاغة العربيّة يدرك مرورها بمراحل ثلاث. الأولى مرحلة التذوّق الفطريّ لما يحتويه الخطاب الأدبيّ من أشكال جماليّة دون معرفة مفصلة بالمواصفات الدّقيقة لها، ودون إدخالها منظومة المصطلحات الّتي تمّ التّعارف عليها بعد ذلك. الثانية: تمّ فيها رصد كثير من هذه الأشكال، وتجميعها في فصائل بينها قدر كبير من الاشتراك الصّوريّ، وقدر كبير من التّوافق في الإنتاج الدّلاليّ. الثالثة: مرحلة التّنظيم العلميّ الدّقيق في تقسيم ثلاثيّ: المعاني والبيان والبديع."[14]

فهذه هي المراحل التّطوريّة الّتي انتقلت خلالها البلاغة، ويصحّ أن يكون عنوان كلّ مرحلة على النّحو الآتي: مرحلة التذوّق الفطريّ، ومرحلة التّجميع التّأليفي، ومرحلة التّنظيم السّكاكيّة، ولا يعني هذا انتهاء عطاء البلاغة بالمرحلة الأخيرة، فـ"إذا كان الجهد البلاغيّ قد توقّف –تقريبا-عند المرحلة السّكاكيّة، فإنّ هذا التوقّف كان محصورا في الأصول، أما الفروع فقد تمّ تجاوزها تنظيرا وتطبيقا، ممّا يعني أنّ التوقّف كان(توقّفا متحرّكا)، على معنى أنّ تابعي السّكاكي قد داروا في فلكه، لكنهم وسعوا دوائره البحثيّة طولا وعمقا، طولا بالإضافات والتّعليلات، وعمقا بالشّروح والتّفصيلات والتّعليلات."[15]

2.الدّرس التّداوليّ:

1.2نشأة الدّرس التّداوليّ الحديث:

إذا كانت التّداوليّة تعرف في الجهة الغربيّة الأوربيّة والأمريكيّة بـ(*Pragmatique*) وبـ(*Pragmatics*) فإنّ تسمياته العربيّة المقابلة في جهتنا العربيّة تتعدّد، فيقال:"البراغماتية والبراغماتيك، البرجماتية والبراجماتيك، وليس بين هذه الاصطلاحات فرق، بعدّها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية، وقيل: التّداوليّة، المقامية، الوظيفيّة، السياقيّة، الذرائعيّة، النّفعية... وبين هذه التعبيرات-في الواقع-فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة، لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي...".[16] وقد كان للاصطلاح العربيّ(التّداوليّة)قيمة في التّدوال والاستعمال بين المهتمّين بهذا المجال المعرفيّ منذ أن استعمله أحمد المتوكّل في دراساته المتنوعة كاللّسانيات الوظيفية مدخل نظري) و(الوظائف التداولية في اللغة العربيّة1985).

إنّ مصطلح **التّداولية**(*Pragmatics*)، بالمَفهوم الحديث، يَرجع إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس(*Charles Morris*)الذي استخدمه سنة 1938م دالّا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السيميّة (*Semiotics*)، وهي كالآتي: **علم التّراكيب**(*Syntactics*) أو (*syntax*)، الذي يُعنى بدراسة العلاقات الشّكلية بين العلامات بعضها مع بعض. و**علم الدّلالة**(*Semantics*)الذي يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدلّ عليها، أو تحيل إليها. و**التّداولية** الّتي تهتمّ بدراسة علاقة العلامات بمفسّريها. على أنّ التّداوليّة لم تصبح مجالا يعتدّ به في الدّرس اللّغويّ المعاصر إلّا في العقد السّابع من القرن العشرين، بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللّغة المنتمين إلى التّراث الفلسفيّ لجامعة أكسفورد هم أوستن(*J.L. Austin*) وسيرل(*J. R. Searle*) وجرايس (*H.P.Grice*)، وقد كان هؤلاء الثّلاثة من مدرسة فلسفة اللّغة الطبيعيّة (*Natural Language*) أو العادية (*Ordinary*) في مقابل مدرسة اللّغة الشّكلية أو الصّوريّة (*Formal Language*) التي يمثّلها كارناب (*Carrnap*)، وكانوا جميعا مهتمّين بطريقة توصيل معنى اللّغة الإنسانيّة الطبيعيّة من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسّرها.[17]

2-2-أثر علاقات التّداولية في تحديد تعريفها:

تقيم التّداوليّة علاقات مشتركة مع جملة من العلوم الّتي تتقاسمها مجال عملها في زوايا معيّنة، فـ(**علم الدّلالة**) يشاركها في دراسة المعنى، على خلاف في العناية ببعض مستوياته. و(**علم اللّغة الاجتماعيّ**) يشارك التّداوليّة في تبيين أثر العلاقات الاجتماعيّة بين المشاركين في الحديث، والموضوع الّذي يدور حوله الكلام، ومرتبة كلّ من المتكلّم والسّامع، وأثر السّياق غير اللّغوي في اختيار السّمات اللّغويّة وتنوّعاتها. و(**علم اللغة النّفسيّ**)يشترك معها في الاهتمام بقدرات المشاركين الّتي لها أثر كبير في أدائهم مثل الانتباه، والذّاكرة، والشّخصيّة. بينما(**تحليل الخطاب**)يلتقي معها في الاهتمام بتحليل الحوار، ويقتسمان جملة من المفاهيم كالعناصر الإشاريّة والمبادئ الحواريّة.[18]

ونتيجة لتداخل التّداوليّة مع هذه العلوم ولاتّساع مجالاتها، لم يكن لها مفهوم أو تعريف محدّد، فقد عرّفت **أوّلا**، بأنّها: "دراسة الأسس الّتي نستطيع أن نعرف بها لم تكون مجموعة من الجمل شاذّة تداوليّا أو تعدّ في الكلام المحال"، **وثانيا**، بأنّها: "دراسة اللّغة من وجهة نظر وظيفيّة."، **وثالثا** بأنّها:" دراسة كلّ جوانب

المعنى الّتي تُهملها النّظريّات الدّلاليّة. **ورابعا** بأنّها:" دراسة جوانب السّياق الّتي تشفّر شكليّا في تراكيب اللّغة، وهي جزء من مقدرة المتكلّم. **وخامسا**، بأنّها: "فرع من علوم اللّغة يَبحث في كيفيّة اكتشاف السّامع مقاصد المتكلّم، أو دراسة معنى المتكلّم."[19]

وبناء على ما تقدّم يقترح محمود أحمد نحلة للتّداولية تعريفا يراه يحظى بالقبول، وهو:" دراسة اللّغة في الاستعمال *In Use* أو في التّواصل *In Interaction* ."[20] على أساس أنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا مُتأصّلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم وحده، ولا السّامع وحده، فصناعة المعنى تتمثّل في تداول *Negociation* اللّغة بين المتكلّم والسّامع في سياق محدّد(مادي، واجتماعي، ولغوي)وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما."[21]

فـ(التّداوليّة)هي، إذًا، دراسة اللّغة في الاستعمال. أو هي، بعبارة أخرى، دراسة الاتّصال اللّغوي في السّياق، ممّا يسمح بدراسة أثر هذا السّياق في بنية الخطاب ومرجع رموزه اللّغوية ومعناه، كما يقصد المرسل.[22]

ويتّضح من ذلك، أنّ التّداوليّة(*Pragmatics*)، كدراسة للّغة، تتقدّم"لا بوصفها نظاما أو بنية، بل على نحو ما تستعمل في المواقف الاتّصاليّة المختلفة(واقعيّة أو متخيّلة)، أي بوصفها نسقا رمزيّا يستخدم من أجل التّواصل."[23]

وهكذا، تغدو "اللّغة منظورًا إليها خلال الاستعمال أو الأداء أو الكلام، متجلّيّة في جملة، أو قول، أو نصّ، أو خطاب، أو محادثة...إلخ، هي موضوع التّداوليّة الّذي أعلنت من خلاله مفارقتها للّسانيات الصّوريّة أو الشّكليّة (البنيويّة، النّحو التّوليديّ)الّتي تبنّت قرارا إبيستمولوجيّا بإقصاء الكلام عن حقل الدّراسة اللّسانيّة؛ لكونه ظاهرة فرديّة غير منضبطة، واكتفت-في المقابل-بوصف البنية اللّسانيّة ذاتها وتفسيرها، بوصفها نسقا من العلامات، أو سننا تتألف من قواعد تركيبيّة وعلاقات دلاليّة بعيدا عن قصديّة الذّات المتكلّمة، وعن آثار المقام والسّياق، انطلاقا من مبدأ((المحايثة))أي عزل اللّغة عن الفكر والواقع، ودراستها في ذاتها ولذاتها.[24]

وقد انصرفت التّداوليّة إلى دراسة البُعد الاستعماليّ للّغة إلى قدرتها (الخطابيّة)على تحقيق التّواصل بين الذّوات عبر صيغ وأشكال متعدّدة، وإلى قدرة هذه الذّوات-بالتالي-على إنجاز فعل لسانيّ-اجتماعيّ تواصليّ، وفق شروط ومقاصد واستراتيجيّات وتقنيات خاصّة.[25]

ونستنج ممّا تقدّم من اقتراحات تعريفيّة للتّداوليّة أنّ كلّ دراسة تتناول (**المعنى**) اللّغويّ بعيدا عن(**التّواصل**) وبعيدا عن **الاستعمال**، وبعيدا عن سياقه الاجتماعيّ، وبمنأى عن(**المقام**) لا تمتّ إلى التّداوليّة بأيّة صلة، وليست من مَعنِياتِهَا ومَشْمُولَاتها، وإنّما ما يُهِمُّها وتَتخصَّص فيه هُو هذا المَعْنَى اللّغوي في حركته التّفاعليّة والتّواصليّة بين مُتكلّمين ومُتلقّين وفي مَوضوعات شتّى وفي ظُروف مختلفة، أي(**المعنى**) اللّغويّ الحيّ الّذي يُمارس ويُتداول ويُتبادل، ينتج ويستهلك في الحوارات الاجتماعيّة المتنوّعة. وهذا ما يدفع إلى الاهتمام بالمَقامات والسّياقات والأحوال في درس اللّغة وفي بحث معناها.

3.المقام في الدرسين التّداوليّ والبلاغيّ:

1.3المقام في الدّرس التّداوليّ الحديث:

يوظّف الباحثون في مجال التّداوليّات مجموعة من المصطلحات الّتي ترد متلازمة وبدلالات متطابقة، تقريبا، كـ(**المقام**) و(**الحال**) و(**السّياق**)، فيستعملون للدّلالة على الظّروف والملابسات والعوامل الّتي تحيط بعمليّة التّواصل اللّغويّ من عناصر غير لسانيّة للملفوظ عددا من المصطلحات والمفاهيم كالمقام أو **الموقف**(***situation***)أو سياق المقام/الموقف/الحال (***Contex of Situation***)، أو السّياق(***Contex***)، وهذه "العوامل أو العناصر غير اللّسانيّة يشار إليها في مجال التّداوليّة أو التّداوليّات بأحد مصطلحين: المقام(*Situation*) أو السّياق(*Contex*)، وإن حظي الثّاني بتواتر أكبر. وتمثّل هذه العناصر غير اللّسانيّة موضع اهتمام التّداوليات، إلى الحدّ الذي ينظر فيه إلى موضوعها على أنّه هو دراسة المعنى في علاقته بمقام الخطاب، أو هو السّياق."[(26)].

ويطلق السّياق على مفهومين: الأوّل السّياق اللّغوي، والثّاني سياق الحال، أو سياق الحال، أو سياق الموقف، والمفهوم الأوّل كان الأكثر شيوعا في البحث المعاصر، واقتصر في تعريفه على تلك الأجزاء من الخطاب الّتي تحفّ بالكلمة في المقطع وتساعد في الكشف عن معناها، ويشكّل هذا التّعريف(التّعريف النّموذجيّ). ومعنى ذلك أنّه مجموع التّتابعات اللّغويّة من صوتيّة وصرفيّة ومعجيميّة وما بينها من علاقات تركيبيّة ودلاليّة. ولا يمثّل هذا التّعريف في ضوء الانتشار المؤثّر لمصطلح السّياق في الدّرس اللّغويّ الحديث إلّا تعريفا ضيّقا، فقد اتّسع مع الدّراسات التّداوليّة، ليأخذ تعريفا أرحب، وليصبح دالّا على مجموعة الظّروف الّتي تحفّ حدوث فعل التّلفّظ.[(27)]

وتنهض" النّظريّة التّداوليّة للنّص على مفهوم"(**مقام الخطاب**)"، وقد كانت البلاغة الكلاسيكيّة تختار كنقطة انطلاق لها هنا مقام الخطاب القضائي: حيث كان المحامي يقف في الموقف المخصّص له ليتّهم أو ليردّ الاتّهام، وهو يسعى إلى كسب رضا القاضي. ويضاف إلى هذا المقام مقامان تطبيقان يقتضيان فصاحة إلقائيّة وفصاحة لغويّة. وقد حدّدت هذه المقامات الثّلاثة للخطاب حسب مقاييس تنتمي إلى المجال التّيمي(أ)، والوظيفة النّصيّة(ب)، والانفعالات المثارة(ج)، والمرجع الزّمني الأوّل(د)، وبذلك نحصل على أجناس ثلاثة: الجنس القضائيّ، والجنس الاستشاريّ، والجنس الاحتفاليّ."[(28)].

ولما للسّياق من تعدّد واتّساع فإنّ الاصطلاح على نوعين من السّياق في البحث ضرورة منهجيّة لاستيعاب إشكاليّة المصطلح والمفهوم، ومن ثمّ يمكن اعتماد مفهومي(**سياق النّص**) و(**سياق المقام**). وهذا الأخير هو ما يعني البحث الآن بهذه الصّيغة أو بصيغة أخرى. وهو ما توجّه إليه الدّرسان التّداوليّ والبلاغيّ، حديثا وقديما، لدراسة اللّغة. أي: (**المقام**)-في البلاغة أو (السّياق)في غيرها- غير النّصّي وغير اللّغويّ، وهو الظّرف الزّمانيّ والمكانيّ والإنسانيّ بكلّ مشمولاته ومعطياته الّذي يحيط باللّغة وبالكلام.

غير أنّ مصطلح(**المقام**) كان الأكثر تداولا في الدّرس البلاغيّ العربيّ، ويتمتّع بنفس قيمته الإجرائيّة مصطلح(**الحال**)الّذي يتردّد إلى جانبه في كلّ السّياقات اللّغويّة التّي يُستعمل فيها.

2.3. المقام في الدّرس البلاغي العربيّ:

نال موضوع(المقام)حيّزا كبيرا في الدّراسات البلاغيّة العربيّة وفي الدّراسات اللّغوية والدّلاليّة والتّداوليّة الحديثة، ممّا يدعو إلى تسليط الضّوء عليه للكشف عن مفهومه ووظيفته وأهميّته وقيمته الإجرائيّة في الدّرس البلاغيّ. وفي هذا المضمار يقول تمّام حسان" فكرة((المقام))هذه هي المركز الّذي يدور حول علم الدّلالة الوصفيّة في الوقت الحاضر وهو الأساس الّذي ينبني عليه الشّقّ أو الوجه الاجتماعيّ من وجوه المعنى الثّلاثة وهو الوجه الّذي تتمثّل فيه العلاقات والأحداث والظّروف الاجتماعيّة الّتي تسود ساعة أداء((المقال)). ومن المعروف أنّ إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصّوتي والصّرفي والنّحويّ) وعلى المستوى المعجميّ فوق ذلك لا يعطينا إلّا((معنى المقال)) أو((المعنى الحرفي)) كما يسميه النّقاد "أو معنى ظاهر النّص "كما يسميه الأصوليون وهو-مع الاعتذار الشّديد للظّاهراتية-معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعيّ والتّاريخيّ منعزل تماما عن كلّ ما يحيط بالنّصوص من القرائن الحالية..."".[29]

هكذا يوضّح تمّام حسان مفهوم(**المقام**) وينوّه بالقيمة الإجرائية له وبأهميّته في استجلاء المعنى باستكمال محتواه الاجتماعيّ والتّاريخيّ، لعدم كفاية ذلك المعنى المستفاد من المستويين الوظيفيّ والمعجميّ.

و(**المقام**)، في إطار الدّرس البلاغيّ العربيّ، هو على النّحو الّذي يحدّده به محمّد العمري، حين يقول:" يتّسع المقام ليشمل مجموع الشّروط الخارجيّة المحيطة بعمليّة إنتاج الخطاب شفويّا كان أم مكتوبًا. وكثيرا ما ارتبط((المقام)) في البلاغة العربيّة بزيادة شرح وتحديد، وذلك بالحديث عن أقدار السّامعين ومقتضى أحوالهم، فبمثل هذا التّوضيح نرتبط ارتباطا مباشرا بالخطاب الإقناعيّ، وهو الخطاب المقاميّ بالمفهوم الضّيّق والمحدّد للمقام. ولإجلاء الصّورة نشير مبدئيّا إلى أنّ المقام يضيق حتّى يقتصر على مراعاة حال المخاطَب في لحظة محدّدة معلومة سلفا للخطيب. ويتّسع حتّى يسع المجال أو الإطار الحضاريّ المشترك بين النّاس عامة أو داخل نسق حضاريّ ذي طابع متميّز."[30]

ويسمّي محمد العمري المقام الأول مقاما خاصا أو خطابيّا، ويسمّي الثّاني مقاما عاما أو مشتركا؛ أي مشترك بين الشّعر والخطابة، والغالب على مفاهيم البلاغيين حصر المقام في المقام الخطابيّ.[31]

يتجاوز، إذًا، محمد العمري في تحديده للمقام التّصنيف المألوف؛ أي تصنيف المقام أو السّياق إلى(**مقالي**)نصيّ أو لغويّ وآخر(**مقامي**)خارجيّ وغير لغويّ، إلى تصنيف جديد يجعل المقام في مفهومه الضّيق "مراعاة حال المخاطب في لحظة محدّدة معلومة سلفا" وفي مفهومه الواسع "المجال أو الإطار الحضاريّ المشترك بين النّاس عامّة أو داخل نسق حضاريّ ذي طابع متميّز".

وقد التفت إلى جانب مهمّ في مفهوم(**المقام**)بإدخاله الإطار الحضاريّ والثّقافيّ للأمّة وللنّاس، فمفهوم(المقام) يتراوح بين حال(الفرد) وحال(المجتمع) أو(الأمّة)، فالحالان لهما حقّ المراعاة أو هو مقتضى حالهما.

وغير بعيد عن ذلك، يذهب تمّام حسان إلى تحديد مفهوم(المقام)على أنّه موقف اجتماعيّ باعتبار اللّغة ظاهرة اجتماعيّة شديدة الامتزاج بثقافة الشّعب أو الأمّة، هذي الثّقافة الّتي تتشكّل من مجموعة من المواقف الاجتماعيّة المتباينة، يقول:"...ولكنّ البلغاء في إطار شكليّة البلاغة الّتي ذكرناها ربما فطنوا إلى أنّ

اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وأنّها شديدة الارتباط بثقافة الشّعب الّذي يتكلّمها وأنّ هذه الثّقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعيّة المختلفة الّتي يسمّون كلًّا منها((مقاما))فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدّعاء أو الاستعطاف أو التّمنيّ أو الهجاء وهلمّ جرّا. وكان من رأي البلاغيين أنّ((لكل مقام مقالا)) لأنّ صورة ((المقال))*Speech Event* تختلف في نظر البلاغيين بحسب ((المقام))*Context of Situation* وما إذا كان يتطلّب هذه الكلمة أو تلك وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة أو المجاز والإخبار أو الاستفهام وهلمّ جرّا، ومن عباراتهم الشّهيرة في هذا الصّدد قولهم: ((لكل كلمة مع صاحبتها مقام)).[32]

وترد في الدّرس البلاغيّ كلمات تشترك في تأديّة المفهوم من(المقام) ك(الحال) أو(مقتضى الحال)أثناء تعريف البلاغة أو علم المعانيّ.

ففي كتاب(**الإيضاح في علوم البلاغة**)، يعرّف القزويني(739ه) البلاغة أو بلاغة الكلام، بتعبيره، فيقول:" أمّا بلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته."[33] ويشرع، بعد ذلك، في توضيح مراده من (مقتضى الحال)، حين يربطه بـ(المقام)، يقول: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّنكير يباين مقام التّعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التّقييد، ومقام التّقديم يباين مقام التّأخير، ومقام الذّكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذّكي يباين خطاب الغبيّ. وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام، إلى غير ذلك...وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب."[34]

وفي هذا القول تنبغي الإشارة إلى أنّه يتحدّث عن مقتضيات مختلفات وعن مقامات مختلفات أيضا، وكلّما اختلف المقام اختلف، بدوره، المقتضى. ويميّز بين نوعين من المقام، وهما المقام اللّغويّ أو اللّساني أو النّصيّ والمقام غير اللّغويّ أو(الحال). وينتهي إلى تعريف(**مقتضى الحال**)، بعدما أشار إلى اختلاف المقامات واختلاف مقتضيات الأحوال، كذلك، ينتهي بتعريفه بأنّه(الاعتبار المناسب)الّذي يتفاوت الكلام لديه في الحسن والقبول بقدر المطابقة له.

وترد عبارة(**مقتضى الحال**)في موضع ثان، في تعريفه لعلم المعاني بأنّه: "علم يعرف به أحوال اللّفظ العربيّ الّتي بها يطابق مقتضى الحال".[35] ف(**مقتضى الحال**)هو الاعتبار المناسب الذي يتطلّب سمات أسلوبيّة وخصائص تعبيريّة توافق المقام أو الحال الذي أنشئ الكلام في إطاره. فالمقتضى هو الأسلوب بوصفه الكيفيّة الّتي يتجلّى عبرها الكلام وفق صورة تعبيريّة معيّنة ينعكس فيها شرط الحال/المقام.

والملاحظ أنّ القزويني ينتهج في تعريفه لـ(**مقتضى الحال**)نهج السّكاكي في الحديث عن المقام والمقتضى.

وفي كتاب(**مفتاح العلوم**) يرد المصطلحان(**المقام**) و(**المقتضى**)-ويراد به (**مقتضى الحال**)- حيث يقول السّكاكيّ:" لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّشكر يباين مقام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم، ومقام التّرغيب يباين مقام التّرهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على

السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر."[36] وفي هذا النّص تأكيد على اختلاف المقامات وتباينها وتفاوتها باختلاف المناسبات والمخاطبين.

ويرد مقتضى الحال، أيضا، في(مفتاح العلوم)، حيث يقول السّكاكي: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الّذي نسمّيه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحاكيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند، فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وغن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها او الإطناب، أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك."[37] ويتجلّى من قول السّكاكيّ أن الكلام يرتفع وينحطّ في الحسن والقبول على قدر مصادفته لما يليق به، و(ما يليق به)هو (مقتضى الحال) وهو(الاعتبار المناسب)كذلك.

وهذا مفهوم السّكاكي لـ(مقتضى الحال)، والذي يعرض تفاصيله التّطبيقية وما أجمله، بعد ذلك، في(فنون الخبر)في أربعة فنون؛ في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري، وفي اعتبارات المسند إليه، وفي اعتبارات المسند، وفي تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب. وكل هذه المسائل المندرجة تحت مسمّى(علم المعاني)؛ العلم الثاني من علوم البلاغة.

ويأتي(مقتضى الحال)في تعريف السّكاكي لـ(علم المعاني) وتبيان الهدف منه، يقول:" هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصادرة عمن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتّفق، وأعني بخاصيّة التّركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التّركيب، جاريا مجرى اللّازم له، لكونه صادرا عن البليغ، لا لنفس ذلك التّركيب من حيث هو هو، أو لازما له هو هو حينا، وأعني بالفهم؛ فهم ذي الفطرة السّليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إن زيد منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق من أنه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: منطلق. بترك المسند إليه، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع المادة لطيفة مما يلوح بها مقامها. وكذا إذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرف أو نكر، أو قيد أو أطلق، أو قدم أو أخّر، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين بإذن الله تعالى."[38] فإجراء الكلام وإنجازه وتطبيقه ينبغي أن يكون على"ما يقتضي الحال ذكره" وهذا ما يستهدفه علم المعاني احترزا من الوقوع في الخطأ.

و"مراعاة المقامات والأحوال هي مدار الأمر في بلاغة الكلام/القول، وهو ما يعني أن يورد المتكلّم كلامه على نحو مخصوص. بأن يستخدم أسلوبا خاصّا يلائم الحال، والحال هو ما يدعو المتكلّم إلى اعتبار خصوصيّة (أسلوبيّة)ما في كلامه، وبإيراد الكلام على الأسلوب الذي يقتضيه الحال أو المقام، يكون(أي الكلام)مطابقا لمقتضى الحال أو للاعتبار المناسب، فالأسلوب الذي يناسب الحال هو مقتضاه، أي هو ما يعتبر في الكلام من صفة مخصوصة مناسبة للحال. إن مقتضى الحال-في حقيقته-هو خصوصيّة في الكلام، خصوصيّة زائدة أو مضافة على أصل المراد، يعتبرها المتكلّم مع الكلام الّذي يؤدّى به أصل المعنى(أي الدّلالة الوضعيّة)، ومن ثمّ فهو(أي مقتضى الحال)اعتبار لا ضرورة فيه أو إلزام سوى مناسبة الحال وموافقته."[39]

ويأتي تعريف المحدثين للبلاغة واضحا، لا إشكال فيه، ففي كتاب(**البلاغة الواضحة**)لعلي الجارم ومصطفى أمين، يأتي التّعريف الآتي للبلاغة، فهي:" تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النّفس أثر خلّاب، مع ملاءمة كلّ كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون."[40]

يشترط التّعريف ملاءمة الكلام للموطن أو المكان، والأشخاص المخاطبين، أو مطابقته، وهي كلمات ترادف المقام والحال المحيطين بالمخاطبين، بعيدا عن اصطلاح(مقتضى الحال)، لأن الكلام الملائم لمقامه وحاله يتضمن خصوصيّة ما استدعاه ذلك المقام أو الحال.

إنّ مراعاة(مقتضى الحال)-أو(مطابقة الكلام له) أو(ملاءمته)في تعريف البلاغة - تكشف عن البعد التّداولي الكامن فيه، فالكلام حين إنتاجه يتأثّر بكلّ العناصر الّتي تكوّن مقامه من ناحية، وكذا فهمه وتحليل معناه لا يكتمل إلّا باستدعاء كلّ تلك العناصر المقاميّة من ناحية أخرى.

ويلفت الانتباه تعريفهما لعلم البيان في السّياق الآتي: "ظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحدا يستطاع أداؤه بأساليب عدّة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التّشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقليّ، أو الكناية."[41] ومن المستطاع التّعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوبا، كل له جماله وحسنه وبراعته.[42].

وهل المعنى واحد في كل هذه الأساليب؟ وما الدّاعي إلى تغيير الصّياغة أو الأسلوب؟ والحقيقة الّتي لم يتنبّه لها أنّ المعنى يختلف في هذه الأساليب ويضاف إليه بحسب المقام، وتعديل الأسلوب وتغييره مع كلّ معنى دليل ذلك، فهو يخضع لمقصد المتكلّم(الشّاعر)من جهة وللحال أو المقام-بما فيه المخاطب(الموصوف أو الممدوح...)من جهة ثانية. فعلم البيان بهذه الطّريقة مرتبط بالحال وتظهر فيه مقتضياته بصورة أو بأخرى. وهذا المفهوم يلتقي مع مفهوم المتغيّرات الأسلوبيّة عند شارل بالي[43] بكيفيّة ما.

وقد عالج محمد عبد المطلب الموضوع ذاته في كتابه(**البلاغة العربيّة، قراءة أخرى**)حين تعرّضه لتعريف البلاغة، فيقول: "أمّا البلاغة فإنّ تحقّقها مرهون بإطار إضافيّ، يلزم فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بعد توفّر مواصفات الفصاحة، وهنا يتم استدعاء المتلقّي ليكون شريكا في العمليّة الكلاميّة، لأنّ مطابقة الحال لا يمكن تحقّقها إلا بالنّظر إلى المتلقّي وحالاته الإدراكيّة المختلفة كما أنها-في الوقت نفسه- تستحضر المتكلّم في حالة خاصّة، هي حالةُ(الوعي والقصد)، لأنّ غيابهما يتنافى مع مراعاة الحال والمقام."[44]

وبلا شكّ فأبرز عنصر ومكوّن في(الحال)هو المتلقّي الّذي لا تتحقّق البلاغة إلا بالنّظر في حالاته الإدراكيّة والوعي بها، والعنصر الثّاني هو المتكلّم الذي يبسط ثقله في الموضوع من خلال وعيه ومقاصده.

ويعتقد محمّد عبد المطّلب أنّ(**مقتضى الحال**) هو الكيفيّة الّتي يتمظهر خلالها الكلام، يقول: "وهذه المراعاة تستلزم وجود(المقتضى)، أي الكيفيّة الّتي يكون عليها الكلام، وضبط المقتضى يتعلّق بثلاثة أقسام، القسم الأول: يتحرّك في منطقة الإفراد، أي أجزاء الجملة، وما ينتاب دوالّها من تحوّلات نوعيّة مثل(التنكير والتّعريف). والقسم الثاني: يتجاوز منطقة الإفراد إلى المركّبات، أي ما يتعلّق بالجملتين فصاعدا، وما ينتابهما من تحولات داخليّة أو خارجيّة مثل(الفصل والوصل). أما القسم الثّالث: فإنّه يتحرّك بين القسمين السّابقين، ويجمع بينهما، كما يلاحظ في تحوّلات(الإيجاز والإطناب)."[45]

ويتساءل محمّد عبد المطلب ويجيب:" ولكن ما المقصود (بمقتضى الحال)عند البلاغيين؟ المقصود به: الاعتبار المناسب للحال الّذي يستدعي بالضّرورة بناء لغويّا معيّنا، فكلّ اعتبار له ناتج صياغيّ يتوافق معه، ومن هنا لا يمكن تصوّر وحدة النّاتج الصّياغيّ مع اختلاف المقتضيات، معنى هذا أنّ تحوّل التّركيب من مستواه العميق إلى المستوى السّطحي له مصاحبات توجّه حركته التعليقيّة توجيها داخليّا، وحتّى على فرض وجود توحّد في البناء السّطحيّ برغم اختلاف المقام، فإنّ ذلك لا ينفي المقولة البلاغيّة السّابقة، إذ-أحيانا- تتعدّد المقامات ويتوحّد البناء الصّياغيّ، فالتّعظيم والتّحقير مقامان متغايران، ومقتضاهما واحد هو(الحذف)."[46]

ويبيّن محمد عبد المطلب مفهوم(المقام)، فيقول: "واللّافت أنّ البلاغيّين لم يحصروا المقام في الإطار الخارجيّ المصاحب، بل إنّهم تحرّكوا به إلى داخل التّركيب عن طريق مقولتهم الدّقيقة: إنّ(لكلّ كلمة مع صاحبتها مقاما)وهذه المقولة تجعل المقام الدّاخليّ كائنا متحرّكا، لا يعرف الثّبات الّذي كان له في الحالة الأولى المصاحبة."[47] والمقام، هنا، ما يطلق عليه بالسّياق النّصي أو اللّغويّ.

ونقترب أكثر إلى(المقام) وأثره وسلطته في صياغة الكلام من خلال أحد المباحث البلاغيّة، وهو الخبر وما يتفرّع عنه فيما يأتي.

3.3.سلطة(المقام)في بلاغة الكلام:

من الواضح أنّ كثيرا من مباحث البلاغة تتعلّق بالمقام وعناصره من المتكلّم إلى المخاطب وغيرهما، وللمقام سلطته في بلاغة الكلام، وحتّى في صياغة الحدود والتّعاريف والمفاهيم البلاغيّة. ومن نافلة القول التّأكيد على أنّ المقام يضطلع بدور كبير في بلاغة الكلام، في اللّحظة الّتي يعدّ فيها أساسا مكينا من أسس التداوليّة، ويكفي للوقوف على دوره في التّواصل اللّغويّ البلاغيّ وأثره في بلاغة الكلام رصده-تمثيلا-من خلال ما عرف في البلاغة بمبحث(**الخبر**) وما يلحق به من أغراض وأضرب، يقول السّكاكي في هذا المضمار: "وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر."[48] وعلى سبيل التّوطئة للموضوع فقد استقرّ في عرف البلاغيّين أنّ الكلام خبر وإنشاء؛ خبر إذا صحّ القول بأنّه صادق أو كاذب بالنّظر إلى مطابقته للواقع من عدمها. وقد

اختلف في فهم المطابقة، فالجمهور على أنّ الخبر يكون صادقا إذا طابق الواقع، ويكون كاذبا إذا لم يكن كذلك، إلّا أنّ للنظّام(331هـ-845هـ)رأي مخالف، فقد ذهب إلى أنّ الصّدق ما وافق الاعتقاد؛ اعتقاد المتكلّم، والكذب ما خالف الاعتقاد، وإن تنافيا مع الواقع، فالمعوّل في الصّدق والكذب ليس على الواقع، وإنّما على اعتقاد المتكلّم في رأيه وبما استدلّ به.[49]

وذهب الجاحظ إلى أنّ الخبر ثلاثة أقسام: صادق وكاذب وثالث لا يوصف بالصّدق ولا بالكذب، فما طابق الواقع والاعتقاد فهوا صادق وما خالفهما فهو كاذب، وما طابق أحدهما وخالف الآخر فهذا لا نسمّيه بالصّدق وبالكذب.[50] وهذا القسم الثّالث، كما يرى الجاحظ، قد يشوّش على مفهوم الإنشاء الذي هو "ما لا يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب."[51] وإن كان مبحث الصدّق والكذب مبحثا عقليّا لا ترجى منه فائدة بيانيّة واضحة.

والأصل في الخبر- عند علماء البلاغة - أن يلقى لأحد غرضين؛ إمّا إفادة المخاطَب الحكم الذي تضمنته الجملة، ويسمّى هذا فائدة الخبر.[52] وإمّا إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم بالحكم، ويسمّى هذا لازم الفائدة.[53] لكنّ الخبر قد يخرج عن هذين الغرضين حين إلقائه إلى أغراض أخرى ودلالات جديدة، تفهم أو تستنج من السّياق ومن المقام، سياق الكلام أو الحديث، كالاسترحام وإظهار الضّعف وإظهار التحسّر والفخر والحثّ على الجدّ والسّعي...وغيرها.[54] وهي الأغراض الّتي تفهم وتدرك من سياق الكلام- ومقام وحال المتكلّم والمخاطب-لا من أصل وضع الكلام.

وهكذا نصل إلى مبحث(أضرب الخبر)الذي يتجلّى فيه دور المقام أو مقتضى الحال في صياغة الكلام، أو بعبارة نستشفّ ونلمس في ثناياها البعد التّداوليّ للبلاغة، أي استعمال اللّغة/الكلام في المقامات المتباينة، على أنّ هذا الاستعمال للّغة خاصّة في المقامات والأحوال المختلفة.

وفيه يتّضح مفهوم(البلاغة)بوصفها"مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، أو "للاعتبار المناسب"، وهو تعريف القزويني:" أما بلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته."[55] كما يتّضح هذا المفهوم في غير هذا المبحث، وعلى قدر تلك المطابقة تماما ونقصانا تتشكّل مراتب البلاغة وتتكوّن منازلها، فيرتفع شأن الكلام أو يسفّ، يقول القزويني-وهو القول المذكور أعلاه-: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّنكير يباين مقام التّعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التّقييد، ومقام التّقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذّكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذّكي يباين خطاب الغبيّ. وكذا لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، إلى غير ذلك...وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب."[56] ويكون، في النّهاية، مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب الذي يؤلّف الكلام ويصاف بحسب شروطه وقوانينه، وهو خصوصيّة تركيبيّة(لسانيّة وأسلوبيّة) في الكلام زائدة على أصل المراد مناسبة للمقام أو الحال متعلّق بها الغرض.

وتوضيحا لذلك، نقول إنّ إلقاء الخبر أو استعمال الكلام يراعى فيه أحوال المخاطبين الّذين نتحدّث إليهم، وتراعي فيه المقامات التي نتحدّث فيها، فـ"مقام المنكر يختلف عن مقام الشّاك المتردّد، وهذا يختلف

عن خالي الذّهن الذي لا شكّ ولا تردّد عنده؛ لذلك وجب على المتكلّم أن يراعي هذه الأحوال، فيلقي كلامه بقدر من غير زيادة ولا نقص، فإذا كان النّقص عيبا فإنّ الزيادة كذلك."[57]

فللمخاطب، في هذا الباب، ثلاث حالات، تتبعها ثلاثة ضروب من الكلام[58]:

-**الحال الأولى(خلو الذّهن)**: يكون المخاطب في هذه الحال خالي الذّهن من الحكم أو مضمون الخبر/الكلام، وفي هذه الحال يلقى إليه الخبر/الكلام خاليا من أدوات التّوكيد[59]، ويسمّى هذا الضّرب/الأسلوب من الخبر/الكلام ابتدائيّا.

-**الحال الثّانية(التردّد والشّك)**: يكون المخاطب في هذه الحال متردّدا شكّا في الحكم أو مضمون الخبر/الكلام، وفي هذه الحال يلقى إليه الخبر/الكلام مؤكّدا-ليتمكّن من نفسه وتزيل ما بها من شكّ-ويسمّى هذا الضّرب/الأسلوب طلبيّا.

وقد جعلوا التّوكيد، هنا، من باب الاستحسان.

-**الحال الثالثة(الإنكار)**: يكون المخاطب منكرا للحكم أو مضمون الخبر/الكلام، وفي هذه الحال يجب أن يؤكّد الخبر/المضمون بمؤكّد أو أكثر على حسب الإنكار قوّة وضعفا، ويسمّى هذا الضّرب/الأسلوب إنكاريّا.

وقد جعلوا التّوكيد، هنا، من باب الوجوب.

فالمتكلّم في هذه الوضعيّة التّواصلية يصوغ كلامه بحسب الحال أو المقام أو المقتضى الذي يملي عليه نوعا من الصّياغة تتكيّف مع الحال المرتبطة به، ومعنى ذلك أن تكون مطابقة الكلام باعتبار إفادته معنى ثانيا، أي معنى خاصا زائدا على أصل المراد أو أصل المعنى، وهو ما يعتبره البلغاء في تراكيب الكلام.[60] وهو الذي ذهب إليه السّكاكي-في تعريف علم المعاني-بالقول:" " هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتّفق، وأعني بخاصيّة التّركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التّركيب، جاريا مجرى اللّازم له، لكونه صادرا عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازما له هو هو حينا، وأعني بالفهم؛ فهم ذي الفطرة السّليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إنّ زيدا منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك، أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق من أنّه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: منطلق. بترك المسند إليه، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع المامة لطيفة مما يلوح بها مقامها. وكذا إذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرف أو نكّر، أو قيّد أو أطلق، أو قدّم أو أخّر، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين بإذن الله تعالى."[61]

ويتّضح أن المطابقة المنصوص عليها مرتبطة بالمعنى المقصود من الكلام أو الغرض الذي يهدف إليه المتكلّم، فـ:"يورد من أجل تأديّتها الخصوصيّات أو الخصائص المناسبة. وهكذا تكون المطابقة، أو البلاغة بما هي مطابقة طريقة تأديّة المعنى(المراد)، أو الخصوصيّات المناسبة لتأديته، والّتي يقتضيها المقام."[62]

ويستنتج من ذلك أنّ تأديّة المعنى المراد بتلك الطّريقة والكيفيّة؛ أي الأسلوب هي المطابقة لمقتضى الحال، وهي البلاغة في نهاية الأمر.

4.اختلاف المقامات ومراعاة مقتضى الحال ومقتضى الظاهر:

أقام البلاغيّون علم المعاني، خاصّة، على أساس مطابقته لمقتضى الحال، وقد مرّ أنّه في حال الإنكار يجب التّأكيد، وفي حال السّؤال أو التردّد والشك يحسن التّأكيد، وفي حال خلو الذّهن يترك التّأكيد ويلقى الكلام مجرّدا خاليا من أدوات التّوكيد، وهذا هو الظّاهر.

وفي هذا الموضع، وبمراعاة هذه الأحوال والمقامات، يتحقّق مقتضى الحال، ويتحقّق معه مقتضى الظّاهر، تحقّق شرط مقتضى الحال لأنّ كلّ حال من الأحوال الثّلاثة السّابقة اختصّ بكلام مختلف عن الآخر، فكلّم كلّ مخاطب بما يلائم حاله من إنكار أو تردّد أو خلو. وتحقّق مقتضى الظاهر فلأنّ هذا المقتضى مدرك لأوّل وهلة.

1.4.خروج الكلام عن مقتضى الظاهر ورسوخه في البلاغة:

وتتمّ تأدية المعنى المراد وفق هذا الأسلوب أو ذلك بحسب مقصد المتكلّم(القائل)، وما يخطر في ذهنه ويتردّد في نفسه، ولكنّه ولمقاصد ولأغراض أخرى قد يعدل عن هذا الأسلوب، فيترك التّأكيد لما يجب له أو يستحسن، ويؤكّد ما ليس في حاجة إلى تأكيد، وذلك في حالات نعتها علماء البلاغة بالخروج عن مقتضى الظّاهر. وهذه الحالات هي:

أ-تنزيل غير السّائل منزلة السّائل، فيستحسن تأكيد الكلام له.[63]

ب-تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، فيؤكّد له الكلام بأكثر من تأكيد[64].

ج-تنزيل المنكر منزلة غير المنكر، فلا يؤكّد له الكلام.[65]

والملاحظ أنّ هذا الخروج قد تمّ ليس رغبة في تجاوز قواعد البلاغة، وإنّما مراعاة لاعتبارات(طارئة)، ولأحوال تقتضي هذا الخروج، فقد تم الخروج عن مقتضى الظاهر الذي يستوجب التّأكيد للمنكر أو الاستحسان للشّاك، وترك التّأكيد.

إذا، فقد تحققّ مقتضى الحال، وهو شرط بلاغة الكلام، والخروج عليه خروج على حدّ البلاغة، وقد تمّ الخروج على مقتضى الظّاهر مراعاة لمقتضى الحال.

ومثاله قوله تعالى:﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثمّ خلقنا النّطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثمّ أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ثمّ إنّكم بعد ذلك لميّتون﴾[66]

فقوله﴿**إنّكم لميّتون**﴾ خارج عن مقتضى الظّاهر لكونه أكّد بإنّ واللام والجملة الاسميّة، والموت لا ينكره أحد، لكنّ النّظر في سياق الآية يدلّ على غفلة النّاس وعدم ذكرهم للموت-وكأنّهم منكرون له غير معترفين بأنّهم سيموتون-فحالهم حال المنكر وهذا التّأكيد مطابق لمقتضى الحال ومخالف لمقتضى الظاهر.[67]

وقوله تعالى في الآية الثّانية من سورة النّحل:﴿**إلهكم إله واحد**﴾، وهي آية مكيّة نزلت في قوم منكرين لوحدانية الله، خارج عن مقتضى الظّاهر لتجرّده من التّأكيد، وداخل في مقتضى الحال، فوحدانيّة الله ظاهرة جليّة لا تنكر.

2-4-خروج الكلام وعدم مطابقته لمقتضى الحال خروج عن البلاغة:

تتناقل كتب الأدب والبلاغة كلاما/شعرا لم يراع فيه قائلوه الحال الّتي عليها من وجّه إليه الكلام والمقام الذي قيل فيه، فلم يحسنوا الابتداء أو أهملوا العناية بالمناسبة، فخرج كلامهم عن مقتضى الحال ومن ثمّ خرج عن حدّ البلاغة وشرطها، وإن كان في نفسه(فصيحا)حسنا خلّابا، ومنه قول المتنبّي لكافور الإخشيديّ في قصيدة مدحه بها، بلغت سبعة وأربعين بيتا، والّتي جاء في مطلعها[68]:

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى المَوْتَ شَافِيَا وَحَسْبُ المَنَايَا أَن يَكُنّ أَمَانِيَا

تَمَنّيتَهَا لمّا تَمَنَّيْتَ أَنْ صَدِيقَا فَأَعْيَا أَو عَدُوًّا مُدَاجِيَا

تَرَى فَلَا تَسْتَعِدَنَّ الحُسَامَ اليَمَانِيَا

إِذَا كُنْتَ تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ بِذِلَّةٍ وَقَدْ كَانَ غَدَّارًا فَكُنْ أَنْتَ وَافِيَا

حَبَبْتُك قَلْبِي قَبْلَ حُبِّكَ مَنْ نَأَى

وقوله في قصيدة بائية قالها في مدح كافور ومطلعها[69]:

أُغَالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوقُ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الهَجْرِ وَالوَصْلُ أَعْجَبُ أَغْلَبُ

ومنها الأبيات:[70]

وَمَا طَرَبِي لَمَّا رَأَيْتُكَ بِدْعَةً لَقَدْ كُنِتُ أَرْجُو أَنْ أَرَاكَ فَأَطْرَبُ

وَتعْذِلُنِي فِيكَ القَوَافِي كَأَنّي بِمَدْحِ قَبْلَ مَدْحِكَ مُذْنِبُ

وَهِمَّتِي أُفَتِّشُ عَنْ هَذَا الكَلَامِ وَيُنْهَبُ

وَلَكِنَّهُ طَالَ الطَّرِيقُ وَلَمِ أَزَلْ

قال الواحديّ(ت468ه):هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنّه يقول طربت عتد رؤيك كما يطرب الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جنّي(ت392ه): لمّا قرأت على أبي الطّيب هذا البيت قلت له: ما زدت على أن جعلت الرّجل قردا، فضحك.[71] وقد ذكر عبد الرحمان البرقوقي ما هو قريب من هذا المعنى شرحا للبيت:

ومثلك يُؤتى من بلاد بعيدةٍ ليضحك ربّات الحداد البواكيا

إذ قال:"ربات الحداد: أي الثّاكلات اللّابسات الحداد-وهي ثياب سود يلبسها النّساء: ربّات الحجال، والحجال: السّتور. يقول: إنّك عجب من رآه ضحك، ومثلك يقصد من البلاد النّائيّة ليتعجّب من غرابة منظره، وتسلّى به النّساء الثّاكلات؛ لأنّهن إذا رأينه غلبهن الضّحك فلهون بذلك عن الحزن والأسى، والبيت

كما ترى يقرّر به ما ذكره في الأبيات قبله. قال ابن جنّي: وقد صرّح في هذا البت بجميع ما كان أخفاه في مدحه بقوله في إحدى مدائحه الكافوريّة:

وَما طَرَبِي لمّا رأيتك بِدْعَةً لقد كُنْتُ أرْجُو أنْ أرَاكَ فَأَطْرَبُ."[72]

ومن ذلك أن أبا النّجم الفضل بن قدامة دخل على هشام بن عبد الملك(71هـ-125هـ)، وأنشده:

صَفْرَاءُ قَدْ كَادَتْ وَلَمَّا تَفْعَل كأَنَّهَا فِي الأُفقِ عَيْنُ الأَحْوَلِ

وكان هشام أَحْوَلَ فأمر بحبسه.[73]

ومدح جرير(ت110هـ) عبد الملك بن مروان(26هـ-86هـ)بقصيدة جاء في مطلعها:

أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُك غَيْرُ صَاح؟ عَشِيّةَ هَمّ صَحْبُك بالرَّوَاحِ

فأنكره عبد الملك، وقال له: بل فُؤادُك أنْتَ.[74]

ومن ذلك قول البحتري(ت284هـ)في قصيدة ينشدها أمام ممدوحه (أبي سعيد)بدأها بـ:

لَكَ الوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُه ووَشْكُ نَوَى حتّى تُزمّ أباعِرُه

فقال الممدوح أبو سعيد: بل الويل والحرب لك.

وغير ذلك من الكلام شعرا ونثرا الذي لم يحظ بالقبول، مع فصاحته، لإخلافه بشرط البلاغة في مطابقته لمقتضى الحال.

إن هذه النّصوص الأدبيّة الّتي يدرجها علماء البلاغيّون في خروج الكلام وعدم مطابقته لمقتضى الحال، ومن ثمّ فهي تنزاح وتعدل عن مفهوم البلاغة المعياريّ المتداول، تشكّل ظاهرة(اللّابلاغة)في البلاغة العربيّة، برغم فصاحة النّصوص وفصاحة المتكلّمين من أدباء وخطباء، فنصوصهم الّتي خالفت شروط البلاغة غير بليغة، فالمتنبي وأبو النّجم وجرير والبحتري في قصائدعم المشار إليها سابقا غير بلغاء. وبناء عليه فالنّص الفصيح مرتبة والنصّ البليغ مرتبة أخرى على مرتبة الفصاحة، وبتوضيح آخر:

البلاغة= الفصاحة +البلاغة.

اللّابلاغة= الفصاحة–البلاغة.

أمّا الفصاحة فهي:

(الفصاحة)= الفصاحة + أو – البلاغة.

فالبلاغة تقتضي مقتضى الحال، وهو الحقيقة التّداولية الكامنة فيها، والفصاحة لا تقتضيه.

تلك الحقيقة الّتي تتجلى فيما عرضنا له ومن خلال المقام ومبحث الخبر، وقد أماط اللّثام عن حضور أطراف أساسية في(التّواصل البلاغيّ) المتكلّم/النّص اللغويّ/المتلقّي، المتكلّم بوصفه ذاتا تهتمّ بـ"استيعاب الدّرس التّتبعي أو استيعاب إمكانيّة إنشاء الصّيغ البلاغيّة"[75] و"أمّا المتلقّي فإنّ حضوره يأتي تاليا للمتكلّم من خلال استحضار حالته الإدراكيّة من ناحيّة، وحالته الثّقافيّة من ناحيّة أخرى، فحال المتلقّي هي الّتي تفرض على الصّياغة تشكيلا بعينه، بحيث يكون افتقاد المطابقة ضياعا للمستهدف الكلاميّ، ومن ثمّ يدخل التّركيب دائرة(الخطأ)، وليس الخطأ هنا بمعناه النّطقي، أو حتّى بمعناه اللّغويّ، وإنّما الخطأ بمعناه الفنّيّ الّذي يحيل الكلام على نوع من العبث الّذي لا يدخل دائرة(علم المعاني) ولا دائرة البلاغيّة على إطلاقها."[76]

والنصّ اللّغوي الذي يتيح التّعرض لخواصّ تراكيب الكلام.

6-مستقبل البلاغة:

لم ينته دور البلاغة ولم تفقد كلّ دررها، فهي تمتلك قدرة ذاتيّة على التّجدّد والتّكيّف مع المعارف المعاصرة وحاجات العصر، وبصفة عامّة، وكما يقول محمد النّاصر العجيمي، بعد حديث عن الصّلة المتينة بين البلاغة والتّداوليّة، فإنّ"العصر الحديث صاغ بلاغة تختلف من حيث المنهج فيها وإجراءاته اختلافا جذريّا عن البلاغة التّقليديّة. ومع ذلك تظلّ مشدودة إليها مرتبطة بها من حيث التّصوّر العامّ ومحاور البحث ومواطن الاهتمام. مما يشرع للبحث عن أهمّ ميزات هذه البلاغة الجديدة."[77]

وبنظرة مختلفة، هو ما ينتهي إليه صلاح فضل، فـ" إنّ البلاغة التّقليديّة تبدو اليوم لا كعلم مستقبليّ فحسب بل كآخر ثمرة من نتائج البنيويّة والنّقد السيميولوجيّ والنّصيّ الجديد...وتكمن نقطة انطلاق البلاغة الجديدة في اهتمام الفلاسفة المحدثين بمشكلة اللّغة وعلاقتها بالفكر ممّا أوصل لنتائج هامّة عند المناطقة الجدد. وبلغ ذروته مع مجموعة أبحاث الانثروبولوجيا الأدبيّة واللّغويّة حيث أجمع الباحثون على أنّ البلاغة هي الأفق المنشود والمتلقّي الضّروري للتّداوليّة وعلم النّص والسيميولوجيا... إنّ انتقال الاهتمام من الألسنيّة الّتي تركّز على اللّغة إلى ألسنيّة الكلام وبروز ظواهر العلاقة بين المرسل والمتلقّي في مجال التّداوليّة قد حدا بكثير من علماء اللّغة إلى العودة إلى البلاغة."[78]

خاتمة:

ويمكن التأكيد في خاتمة البحث على:

-قد حضر الاشتغال التّداوليّ في البلاغة العربيّة بشكل واضح وفي كل علومها المتعارف عليها، وبخاصة (علم المعاني)، فكثير من مباحث البلاغة يحضر فيها هذا الاشتغال ويحظى بأهميّة كبيرة، من خلال فكرة(**مطابقة الكلام لمقتضى الحال**) وفكرة(**المقام**) كما يتجلّى ذلك في مفهوم (**البلاغة**)ذاتها.

- قد أتاحت فكرة(المقام) في البلاغة لعلوم جديدة كالتّداولية لتشترك معها في كثير من المفاهيم والرّؤى وتحدّد منطلقاتها ومجالات بحثها، بدءا من المقام والسّياق ومجموع العناصر التي تشكل التواصل.

- تتبيّن أصالة المقام في الدّرس البلاغي فيما أكدّ عليه علماء البلاغة من خلال الإشارة إلى المقام، بمعنييه، والالتزام بمقتضى الحال والاعتبار المناسب، وكذلك من خلال الخروج على مقتضى الظاهر... وغيرها من الموضوعات التي لقيت عناية لدى علماء البلاغة تنظيرا وتطبيقا، وما نراه في علم المعاني والإسناد الخبري مثال واضح لما نؤكّده.

-إفادة التداولية المعاصرة من المعطيات العلمية البلاغيّة والنقديّة ...غيرهما.

المصادر والمراجع:

1- الجارم (علي) وأمين(مصطفى): البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009.

2- العمري(محمد): البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق،المغرب، بيروت، لبنان، (د، ط)1999.

3- العمري(محمد): نظرية الأدب في القرن العشرين، أفريقيا الشرق، المغرب، ط:2، 2014.

4- السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1403ه-1983م.

5- الشهري(عبد الهادي بن ظافر): استراتيجيات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2004.

6-القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:1، 1422ه-2001م.

7- جيرو(بيير): الأسلوب والأسلوبية، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء القومي، ، لبنان.
حسان(تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط:4، 2004.
8- عبد المطلب(محمد): البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط: 1، 1997.
9- عباس(فضل حسن): البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 10، 1426هـ-2005م.
10- فضل(صلاح): بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
11- مرتاض(عبد الملك): نظرية البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط:2010.
12- نحلة(محمود أحمد): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.
دوريات:
13-الطوانسي(شكري): (المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية)مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ع:1، مج:42، يونيوسبتمبر 2013.

1 -أحمد محمد قدور: اللسانيات وآفاق الدّرس اللغوي، دار الفكر، دمشق سورية، ط:1، 1422هـ-2001، ص: 131.
2 -أحمد المتوكل: الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط: 1، 1985، ص: 183.
3 - خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 140. و محمد سويرتي: (اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، ص: 30.
4 - خليفة بو جادي: في اللسانيات التداولية، ص:141.
5- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط:4، 2004، ص: 337.
6- عبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط:2010، ص: 166.
7- صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص:21.
8 -محمد سويرتي: (اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج: 28، ع: 3، يناير/مارس2000، ص: 30. مج:28، ص: 30
9- محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق،المغرب، بيروت، لبنان، (د، ط)1999، ص:29.
10-المرجع نفسه، ص: 30.
11-المرجع نفسه، ص: 30.
12-المرجع نفسه، ص: 30.
13-المرجع نفسه، ص: 32.
14- محمد عبد المطلب: البلاغة العربية قراءة أخرى، ص: 21.
15-المرجع السابق نفسه، ص: 18.
16 -خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، دار الحكمة، سطيف، ط:1، 200:659،
17- ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص: 9.
18- المرجع نفسه، ص: 11.
19-المرجع نفسه، ص: 12.
20-المرجع نفسه، ص: 14.
21-المرجع نفسه، ص: 14.
22- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2004، ص:22.
23- شكري الطوانسي: (المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية)مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ع:1، مج:42، يونيوسبتمبر 2013، ص: 61.
24- المرجع نفسه، ص: 60.
25- المرجع نفسه، ص: 62.
26- المرجع نفسه، ص: 65.

27-عبد الهادي بن ظافر الشهري: استرتيجيات الخطاب، ص: 41

28-هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية، ص: 29.

29 - ينظر: تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ص: 338.

30- محمد العمري: نظرية الأدب في القرن العشرين، أفريقيا الشرق، المغرب، ط:2، 2014، ص: 122.

31-المرجع نفسه، ص: 122.

32 - ينظر: تمام حسان: اللغة مبناها ومعناها، ص: 337.

33- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:1، 1422هـ-2001م، ص:16.

34- المرجع نفسه، ص: 17.

35 - المرجع نفسه، ص: 23.

36- ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1403هـ-1983م، ص:168.

37- المرجع السابق، ص: 169.

38- المرجع نفسه، ص: 162.

39- ينظر: شكري الطوانسي:(المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية)، ص: 59.

40- علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009، ص: 7.

41- المرجع نفسه، ص: 112.

42- المرجع نفسه، ص: 114 وما قبلها.

43- ينظر: بيير جيرو: الأسلوب والأسلوبية، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء القومي، لبنان، ص:34 وما بعدها.

44 - محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، قراءة أخرى، ص: 70.

45 -المرجع نفسه، ص: 70.

46 -المرجع نفسه، ص: 71.

47-المرجع نفسه، ص: 71.

48- السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1403هـ-1983م، ص:168.

49- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 10، 1426-2005م، ص: 104.

50- المرجع نفسه، ص: 107.

51- علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، ص: 118.

52- المرجع نفسه، ص: 124. و فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 108.

53- علي الجارم ومصطفى أمين البلاغة الواضحة، ص: 124. و فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص:109.

54- المرجع نفسه، ص: 124 . والمرجع نفسه، ص: 109 وما بعدها.

55- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص:16.

56- المرجع نفسه، ص: 17.

57- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 109.

58- ينظر هذا المبحث في كتب البلاغة مثلا: فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 115. وعلي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، ص:131 وما بعدها.

59- أدوات التوكيد هي: إنّ، لام الابتداء، ضمير الفصل، القسم، إمّا الشرطية، حرفا التنبيه(ألا، أما)، الحروف الزائدة(إن، أن، ما ، من، ب، قد التحقيق، س وسوف(الداخلتان على فعل دال على وعد أو عيد)، تكرير النفي، إنما، نونا التوكيد.

60- شكري الطوانسي:(المقام في البلاغة العربية)، ص:68.

61- السّكاكي: مفتاح العلوم، ص : 162.

62- شكري الطوانسي:(المقام في البلاغة العربية)، ص:68.

63- مثاله قوله تعالى: ﴿واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾هود: 37.

64- قول الشاعر: جاء شقيق عارضا رمه...إنّ بني عمّك فيهم رماح

65- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 132.

66 - سورة المؤمنين، الآياتان:12-15.

67- المرجع نفسه، ص: 134.

68- عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص: 1605.

69 - عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، ص: 174.

70 - المصدر نفسه، ص: 185.

71- علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، ص:9.

72 - المصدر نفسه، ص: 1622 الهامش رقم 57.

73- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، ص: 61.

74- شكري الطوانسي:(المقام في البلاغة العربية)، ص:100.

75 -محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، ص:204.

76 -المرجع نفسه، ص: 205.

77 -محمد النصار العجيمي: النقد الأدبي العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، دار محمد علي الحامي، تونس، ط:1، 1998، ص: 586.

78 -صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 180-250-251.